واقع القطاع الصناعي الخاص ودوره في استيعاب القوى العاملة في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩

أ. م. د. وليد عبد المنعم عباس الدركزلي
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد
قسم الاقتصاد

الباحث مهند علي حسين المنعم

المستخلص

على اختلاف مراحل تطور الدولة العراقية الحديثة مطلع القرن الماضي لم ينال القطاع الصناعي الخاص الاهمية في الناتج المحلي وذلك لقلة الموارد المتاحة في المرحلة البدائية وهيمنة القطاع العام على الصناعة في المرحلة المتأخرة ، لذا استمر تدني مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الناتج المحلي الاجمالي، وهذا ما سبب اختلالاً في سوق العمل وانخفاض الطلب على القوى العاملة في هذا القطاع على الرغم من ارتفاع معدلات عرض العمل وبمختلف المهارات ومستويات الاستثمارات البشرية فيها واختلاف توزيعها الجغرافي، وتوجهات العمالة نحو القطاعات الاقتصادية الاخرى الاكثر طلباً للقوى العاملة مثل القطاع العام وقطاع الخدمات ، فضلاً عن العلاقة الايجابية الكبيرة بين الناتج والطلب العمالة التي لم تؤدي دورها بسبب ضعف اداء القطاع الصناعي الخاص الذي ادى الى ضعف الاثر للناتج في هذا القطاع على استقطاب العمالة، وبسبب تغير دور الدولة من راع للنشاط الاقتصادي الى التبني المباشرة لبعض الانشطة الاقتصادية للبلد فقد اهتمت بشكل اساسي في اقامة مشاريع البنى التحتية، من اجل دعم القطاع الخاص وذلك لغرض زيادة طاقته الاستيعابية للعمالة، وباختلاف التفسير والية دعم الدولة للقطاع الصناعي الخاص اذ تحول من دعم غير مباشر ادى الى تحول الهدف من دعم الصناعة الى الدعم لذاته ويهمل الصناعة والمهنة لتكون وسيلة للحصول على مزايا الاعانات المباشرة .

ان السياسات التشغيلية المتخبطة التي ادت الى ألأستقرار النسبي للأجور في القطاع العام، فضلاً عن المزايا الأخرى حيث تزداد معدلات الأجور بارتفاع سنوات الخدمة، كما يتمتع المشتغل من مزايا اخرى مثل مخصصات الزوجية والاطفال والسكن وغيرها من الضمانات، حيث يكون القطاع العام أكثر اماناً من الناحية الوظيفية للمشتغل في القطاع العام حيث لم يكن مهدد في ترك العمل ولا يتأثر عمله بالازمات الاقتصادية والسياسية المحلية والخارجية

المصطلحات الاساسية للبحث/
القطاع العام ، القطاع الصناعي الخاص، القوى العاملة، العمالة

البحث مستل من رسالة ماجستير

مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية
المجلد ١٩
العدد ٧٠
الصفحات ٢٣١- ٢٤٨

المقدمة

يعد القطاع الصناعي من اهم القطاعات الاقتصادية التي تسهم في تكوين الناتج المحلي الاجمالي وتكوين دخول الأفراد ويسهم بشكل مباشر لرفاه المجتمع ، ويمثل اهم القطاعات الاقتصادية التي تحرك وتسارع عجلة التنمية وذلك لما يمتلكه هذا القطاع من امكانات وقدرات عالية من خلال تحفيز القطاعات الاخرى بارتباطاته التشابكية ولتداخل العلاقات والدوال الاقتصادية معها .

ولا شك ان القطاع الصناعي في الدول المتقدمة يعد من القطاعات الاكثر استقطابا للطاقات البشرية والقوى العاملة والاكثر رواجا لسوق العمل الذي يزدحم في مراحل الانتعاش والرواج بطالبي العمل وانتهاءً بفترات الركود والكساد الذي يزدحم بعارضي العمل على وفق الالية الطبيعية وعلى اختلاف مستويات تدريبها ومهاراتها ، وهو اكثر القطاعات الذي يتاثر ويؤثر بالاكتشاف والاختراعات العلمية التي تتواكب مع العصر الحديث وتخلق طلبا متجددا من السلع والخدمات .

ويعد الاقتصاد العراقي الذي تقارب موازنته السنوية مئة مليار دولارلعام ٢٠١٢ ضمن الاقتصاديات النامية وذات الدخل الفردي المنخفض، أي ان هناك جمودا وتباطؤ في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي التي لم تتجاوز معدلات النمو السكاني ، والتحولات الفكرية التي يمر بها العراق في الانتقال الى الية السوق تحمل القطاع الخاص المسؤولية الاكبر ليكون قطاعا رئيسياً في قيادة عملية التنمية في اطار منهج اقتصاد السوق رغم ان مشاركة هذا القطاع تتأرجح هبوطاً وصعوداً لكن دون الدور المناط به.

هنا يتبادر لنا السؤال التالي :هل يستطيع القطاع الخاص (بوضعه الحالي فترة البحث) القيام بدوره الجديد؟ وهل يمكن لهذا القطاع استخدام العمالة المتراكمة والمتزايدة بمتوالية عددية بدون ان يتطلب تحولات وتغيرات واقعية كبيرة؟

وعليه لا بد من تحقيق تحولات جوهرية وعلى جميع المستويات التعليمية والادارية والاجتماعية والسياسية وعلى جميع المستويات المحلية والاقليمية ، وكل ذلك بما يضمن تبني مسارات استراتيجية متكاملة ومستقرة للتنمية الاقتصادية والتحول التكنولوجي والمعرفي وتطويعها وترويضها في خلق فرص عمل متجددة ليس على المناهج التعليمية والمفاهيم التنموية فحسب وتمتد لخلق الاصول الاقتصادية المولدة للدخول والرفاهية . إذ لابد من الخروج من الاطار الاكاديمي التقليدي الذي وضعنا انفسنا فيه تقليدا لتوجيه الكتاب الغرب في التركيز على مفاهيم النمو واساليبه والطروحات الفكرية الى اطار جديد ينطلق من الاسس الهيكلية لعملية التنمية.

لهذا على القطاع الخاص بصورة عامة وعلى القطاع الصناعي الخاص بشكل خاص ان يتحمل مسؤولية عمالة اكثر من نصف القوة العامله العراقية واغلبها من قوة العمل الداخلة حديثاً الى سوق العمل في العراق ، اسوةً بالاقتصادات الحرة المتقدمة إذ يستحوذ هذا القطاع على نسبة الاسهام الاكبر في الناتج المحلي واستقطاب العمالة.

مشكلة البحث

ضعف اداء القطاع الصناعي الخاص في استيعاب وتوزيع القوى العامله المتوفره والداخله حديثاً لسوق العمل العراقي .

فرضية البحث

ان تفعيل دور القطاع الصناعي الخاص لاستيعاب القوى العامله سيتم من خلال زيادة اهميته واسهامه في الاقتصاد العراقي .

هدف البحث

يهدف البحث الى التحري عن الجوانب الاتيه :

أ- تحليل واقع القطاع الصناعي الخاص في العراق ومعرفة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل .

ب- تحديد مشكلات القطاع الصناعي الخاص ومحاولة ايجاد السبل الكفيلة لمعالجته.

ج- تحقيق فرص نمو في القطاع الصناعي الخاص من خلال معالجة الاختلالات الهيكلية فيه.

د- معرفة اسهام القطاع الصناعي الخاص في الناتج الاجمالي العراقي ومساهمته في قطاع الصناعة.

منهجية البحث

ان طبيعة مشكلة الدراسة وفرضيتها واهدافها تتطلب الجمع بين الاستنباط والاستقراء ، أي من خلال اعتماد منهجية الربط بين التحليل النظري للمشكلة وتأطيرها بالاسس والمفاهيم النظرية المتمثلة بنماذج الاقتصاد القياسي للعلاقات الاقتصادية التي تمثل التغيرات في القطاع الخاص واستيعابه للعمالة .

خطة البحث

حسب طبيعة مشكلة البحث وفرضيته واهدافه، تم تقسيم الدراسة على ثلاثة مباحث وكما يأتي :

المبحث الاول/ واقع واهمية القطاع الصناعي الخاص في العراق : منها هو تحليل واقع القطاع الصناعي الخاص في العراق من خلال خمسة محاور تتلخص في الاول من نبذة تاريخية عن القطاع ، والمحور الثاني في هذا البحث الذي تناول القطاع الصناعي في العراق، اما المحور الثاني الذي يوضح الاهمية النسبية للقطاع الصناعي الخاص من خلال مساهمة القطاع الصناعي الخاص (GDP)، والمحور الثالث الذي يوضح الملامح العامة للقطاع الصناعي الخاص حسب حجم المنشأة (صغيرة، متوسطة ، كبيرة) ، وحسب التوزيع الجغرافي على مستوى القطر .

المبحث الثاني/ وعنوانه القوى العاملة في العراق وتحليل توجهاتها للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩ من خلال تناول هيكل القوى العاملة في العراق ، ومساهمة القطاع الصناعي الخاص في استيعاب العمالة . والمحور الثاني تحليل توجهات العمل حسب القطاعات الاقتصادية (الصناعية، الزراعية، الخدمات) . والمحور الثالث تحليل توجهات قوة العمل بين القطاع الصناعي العام والخاص.

المبحث الثالث/ وهو بعنوان اثر مساهمة القطاع الصناعي الخاص في القوى العاملة قياس اهم المتغيرات الاقتصادية على القطاع الصناعي الخاص وهو القيمة المضافة التي يولدها القطاع للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩ . ومن ثم الاستنتاجات والتوصيات وفق النتائج .

المبحث الاول/ تطور واقع القطاع الصناعي الخاص في العراق

١-١ – مراحل تطور القطاع الصناعي الخاص

١-١-١ اولاً : المرحلة منذ بداية الدولة العراقية في مطلع القرن العشرين

وتتمثل هذه المرحلة بالمدة من بداية مطلع العشرينات ولغاية عقد الخمسينات من العقد المنصرم ، اذ تفتقر الدولة العراقية خلال هذه الفترة الى نهج سياسة صناعية ثابتة وواضحة لتكون هدفاً امام المخطط الاقتصادي ، بل تركزت في الرعاية المميزة من قبل الدولة للقطاع الخاص منذ تأسيسها في بداية القرن العشرين بعدالانفصال عن الدولة العثمانية ، متأثرة بالسياسات التي كانت تنتهجها الدولة المستعمرة في فترة الاحتلال البريطاني المباشر بحيث كانت سياسة الدولة الاقتصادية مبنية على اساس اساليب الاقتصاد الحر من خلال تطبيق آلية اقتصاد السوق والاعتماد على المشروعات الخاصة والتي لها الدور الفاعل في الاقتصاد وباشراف القطاع العام ، وذلك بسبب محدودية ايرادات الدولة وضعف امكانياتها بحيث كانت الاراضي الزراعية الواسعة نسبة الى اعداد السكان يمتلكها الاقطاعيين المنتشرين في جميع المناطق العراقية وما يدعم سلطتهم التقاليد والعادات العشائرية المتركزة في الجذور القبلية الاجتماعية ، فضلاً عن قطاع التجارة والصناعة غالباً ما كان محتكر من قبل اصحاب رؤوس الاموال الكبيرة ، والطبقة الغنية التي تستحوذ على اغلب المفاصل الاقتصادية وحتى على نفوذ الدولة من خلال التداخلات مع اصحاب القرارات السياسية والتشريعية للدولة في تلك المرحلة فضلاًعن المستثمرين الاجانب من اصحاب الشركات بشكل عام والنفطية بشكل خاص .

امالصناعات الحديثة فقد نشأت في نهاية الحرب العالمية الثانية ، اذ بادر راس المال الخاص أنشاء وتطور عدد من الصناعات الاستهلاكية المهمة ، كصناعة التمور والسكائر وطحن الحبوب ودباغة الجلود والغزل والنسيج (المنسوجات القطنية والصوفية) والصناعات الانشائية ، وقد استعان القطاع الصناعي الخاص بالخبرات الاجنبية لاقامة وتشغيل وادارة المصانع . (١)

١-١-٢- ثانياً: القطاع الصناعي الخاص بعد عام ١٩٥٠

وتتمثل هذه المرحلة من بداية عقد الخمسينات ولغاية تأميم النفط عام ١٩٧٢ ، اذ بدأت هذه المرحلة بأتفاقية مناصفة الارباح مع الشركات النفطية الاجنبية التي ادت الى زيادة الايرادات الحكومية واتخاذ القطاع العام دوراً اكبر في النشاط الاقتصادي، من خلال القيام ببعض الاستثمارات وفق برنامج تنموي عرف بمجلس الاعمار. اذ تغير دور الدولة من راع للنشاط الاقتصادي الى التبني المباشرة لبعض الانشطة الاقتصادية للبلد فقد اهتمت بشكل اساسي في اقامة مشاريع البنى التحتية، من اجل دعم القطاع الخاص وذلك لغرض زيادة طاقته الاستيعابية للعمالة . (٢)

لقد كان الدور المرسوم للقطاع الخاص في الصناعة دوراً تكميلياً ،ولابد من تأكيد التخلف التنظيمي للصناعة الخاصة في العراق، ومن نافلة القول ان التأميمات عام ١٩٦٤ قد اجتثت امكانات تخليق الشركات الصناعية الكبيرة والمساهمة منها بوجه خاص . .(٣)

١-١-٣ ثالثاً : مرحلة ما بعد تأميم النفط

تتمثل هذه المرحلة بالمدة من تأميم النفط عام ١٩٧٢ ولغاية ١٩٩٠ بداية مدة الدراسة ، اذ بدأ في هذة المرحلة وبسبب العائدات النفطية في التاثير على نوع الصناعات المقامة واستخدام التكنولوجيا الملائمة آنذاك فضلاً عن تغيرات سياسية وتوجهات فكرية اشتراكية .

امتازت هذه المرحلة بالانتعاش الاقتصادي فقد اصبح الاقتصاد العراقي في مقدمة اقتصادات المنطقة ، بعد ان تجاوزت عوائده النفطية أنذاك ثمانية مليارات دولار سنويا فضلاً عن توفر الموارد البشرية الكبيرة والقوى العاملة المؤهلة والمدربة تدريباً جيداً كما امتاز العراق عن دول المنطقة بالتنوع النسبي في قاعدة الانتاج ولاسيما الانتاج الزراعي مما ساهم ذلك الى بلوغ الناتج المحلي الاجمالي في العراق في العام ١٩٨٠ ليصل الى ٤٠ مليار دولار .(٤) وبسبب الحصار الاقتصادي عام ١٩٩١ عجز القطاع العام عن تطوير اساليب انتاجة ، مما دفع الحكومة افساح المجال امام القطاع الخاص بمشاركة القطاع العام في النشاط الاقتصادي ، ليس ايمانا منها بعمل القطاع الخاص بل من اجل التخلص من هذا الحصار الاقتصادي الذي فرضة المجتمع الدولي على الاقتصاد ، على الرغم من ان اداء القطاع الخاص كان محدودا في الجزء الاكبر من نشاطة ، اذ ان حالة عدم الاستقرار في تلك المرحلة اعاق نشاط القطاع الخاص او الياتة بالعمل بشكل طبيعي . وعلية يمكن القول بان القطاع الخاص لم يجد الفرصة الطبيعية للاداء الجيد داخل الاقتصاد .

من هذا الواقع يمكننا استنباط اهم ملامح القطاع الخاص للمدة التي سبقت عام ٢٠٠٣ والتي يغلب عليها صفة العمل الفردي والمنشأت الصغيرة من حيث التنظيم او الاستثمار او الانتاج كما ان اتجاهات الاستثمار تميل للتوجه نحو الانشطة ذات الربح المضمون من خلال البحث عن مشاريع تكون فيها مدة

الاسترداد لرأس المال قصيرة ناهيك عن الاعتماد على الدعم الحكومي مما جعله ضعيف المنافسة اتجاة السلع المستوردة من الخارج . (٥) في اطار ما تقدم يتضح بان القطاع الصناعي الخاص خلال هذة المرحلة لم يحظ بفرصة حقيقية لكي يظهر بالمستوى الذي يمكنة من ان يلعب دورا بارزا في دفع معدلات النمو الاقتصادي حيث تعرض وعلى مدى اربعين عام الى هزات عنيفة وتقلبات في السياسات ومضامين لتشريعات قانونية غير واعدة عززت تفتيت الملكية وابعدتة عن انشطة اقتصادية دون اخرى ولم يقتصر الامر الى هذا الحد بل امتد ليصبح القطاع الصناعي الخاص اشبة بالمقاول لدى القطاع العام وبالتالي ارتبط نشاطة بنشاط الاخير مما ابقى دوره هامشيا في مجمل الاداء الاقتصادي للبلد (٦)

٢-١ الاهمية النسبية للقطاع الصناعي الخاص

معرفة الاهمية النسبية للقطاع الخاص من مساهمة القطاعات الانتاجية في المجال الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وخلال مدة الدراسة. حيث تتسم هذه المدة بسمات وظروف مشتركة احدثت تأثيرها المباشر على الاقتصاد العراقي عموماً وعلى القوى العاملة خصوصاً واسلوب توزيع العمالة واثرها على الهجرة العمالة المحلية والخارجية وعلى مستويات المهارة والتعليم وعلى الاستثمار البشري عموماً. كما ان الاقتصاد العراقي كان يعاني من الكثير من التحديات ولاسيما القطاع الصناعي الخاص. ومن الممكن ان نوضح ذلك من خلال الجدول (١-١) :

جدول (١-١)

مساهمة القطاع الصناعي الخاص في الناتج المحلي الاجمالي للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩ وبالاسعار الجارية

السنوات (١)	متوسط الناتج الصناعي الخاص (ملايين الدنانير) (٢)	متوسط الناتج المحلي الاجمالي GDP ملايين الدنانير(٣)	المساهمةفي الناتج المحلي الاجمالي % (٤)٣:٢
١٩٩٠-١٩٩٥	١٦٧٢٠.٠	٥٨٥٨٦٨.٣	٢.٨
١٩٩٦-١٩٩٩	٧٨١٧٥.١٤	١٨٢٩٥٩٨٢.١٧	٠.٤٢
٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٧٩٣٦٦.٨٥	٤٤١٨٣٧٣١.٩	٠.٦٣
٢٠٠٣-٢٠٠٦	٤١٩٨٦٦.٩٢	٦٢٩٨٥٦٧٥.١٧	٠.٦٦
*٢٠٠٧-٢٠٠٩	٥٩٤٣٥٠.٧	١٠٥٤٧٢١٦٦.٥	٠.٣

المصادر : من عمل الباحث بالاعتمادعلى الجداول الاحصائية المختلفة لوزارة التخطيط وحسب الانشطة .
١- الناتج الاجملي المحلي الاجمالي حسب الانشطة لعدة سنوات (المجموعات الاحصائية لعدة ، الحسابات القومية لسنوات، وزارة التخطيط وحسب تكلفة عناصر الانتاج)
٢- العمود رقم ٣ من عمل الباحث
* الناتج المحلي الاجمالي لعام ٢٠٠٩ رقم اولي مقدر.

ان انخفاض القطاع الصناعي الخاص الذي هو ليس اوفر حظاً من القطاع الصناعي العام حيث يساهم بنسب متدنية جداً ففي الفترة ١٩٩٠-١٩٩٥ يساهم بمتوسط في الناتج المحلي الاجمالي بحدود ٢.٨% ، اما الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٩ فأن مساهمته في (GDP) تتراوح بين ٠.٤ و ٠.٣% . فضلاً عن ان هذه المساهمة المتدنية في الناتج المحلي تعبر عن ضعف نشاط القطاع الصناعي وتطوير كوادره وكفاءة العاملين فيه مما ينعكس على انخفاض معدلات النمو فيه ويحد من قدرته على استيعاب المزيد من الاستخدام .
وهذا ما يعكس عدم جدية القطاع الصناعي الخاص ووجود ظروف واسباب آلت به الى هذا الوضع الخطير .

١-٣- اهم الملامح العامة للقطاع الصناعي الخاص

من اهم ملامح القطاع الصناعي الخاص هو عدم دقة بياناتها وما متاح من البيانات لايعبر بشكل دقيق عن واقع القطاع لأن ما يعمل في الظل يمثل نسبة مرتفعة من هذا القطاع ، ومن الممكن الاشارة الى بعض ملامح القطاع الصناعي الخاص من خلال الجوانب الاتية :

١-٣-١ ملامح القطاع الصناعي الخاص من حيث الحجم

حيث تصنف المنشآت الصناعية من حيث الحجم الى ثلاثة اصناف وهي (المنشآت الصغيرة الحجم والمتوسطة والكبيرة) ، حيث اشتقت من البيانات الاحصائية للقطاع الصناعي لوزارة التخطيط للسنوات ١٩٩٠-٢٠٠٩ المتوسطات لمدة البحث وكمايوضح الجدول (١-٢) :

جدول (١-٢)

متوسط اعداد المنشآت الخاصة وحجومها من ناحية استيعابها للعمالة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩

المدة الزمنية	١٩٩٠- ٢٠٠٢	٢٠٠٣-٢٠٠٩	١٩٩٠- ٢٠٠٩
متوسط عدد المنشآت الكبيرة	٤٣٦	٣٦٥	٤١٦
متوسط عدد المشتغلين	١٨٠٨٤	١٨٩٥٠	١٨٣١٦
متوسط عدد المنشآت المتوسطة	١٧٣	٧١	١٤٥
متوسط عدد المشتغلين	٢٦١٣	١٣١٠	٢٢٥٠
متوسط عدد المنشآت الصغيرة	٣٨٧٦٦	١٣٤٨٨	٣٠٣٤٠
متوسط عدد العاملين	٨٦٧١٠	٤٦٤٨٠	٧٣٢٣٠

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المجموعات الاحصائية لوزارة التخطيط للقطاع الصناعي للسنوت ١٩٩٠- ٢٠٠٩. يمكن الاستفادة من الجداول الاساسية في الملحق.

*التعاريف لاحجام المنشأة حسب ماذكرت وزارة التخطيط في تصنيفها العالمي ولبياناتها الاحصائية

- المنشآت الصناعية الكبيرة :هي المنشآت التي يعمل فيها (٣٠) مشتغلاً او اكثر وتشمل جميع القطاعات العام والمختلط والتعاوني والخاص ويعتمد أسلوب العد الشامل لتغطية جميع المنشآت الصناعية الكبيرة.
- المنشآت الصناعية المتوسطة :هي المنشآت التي يعمل فيها (١٠ - ٢٩) مشتغلاً والتي تعود ملكيتها إلى القطاع الخاص فقط ويعتمد أسلوب العد الشامل لتغطية جميع المنشآت الصناعية المتوسطة.
- المنشآت الصناعية الصغيرة :هي المنشآت التي يعمل فيها (١- ٩) مشتغلاً والتي تعود ملكيتها للقطاع الخاص فقط وتعتمد اسلوب العينة وذلك بسبب كثرة المنشآت التابعة لها.
- تكون حصة المصانع الصغيرة والتي تمثل الاعداد الاكثر من الصناعات حيث يبلغ متوسط عدد المنشآت الصغيرة للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٢ (٣٨٧٦٦ منشأة) ، وتستقطب متوسط عدد العاملين لنفس الفترة (٨٦٧١٠ مشتغل)، كما يبلغ متوسط عدد المنشآت الصغيرة للفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٩ (١٣٤٨٨ منشأة) ، في حين تستخدم هذه المنشآت متوسط عدد العاملين لهذه الفترة (٤٦٤٨٠ مشتغل).

- اما المنشآت الصناعية الخاصة المتوسطة الحجم تكون اعدادها اقل بكثير من اعداد الصناعات الصغيرة حيث يبلغ متوسط اعداد المنشأت المتوسطة للمدة الاولى لغاية ٢٠٠٢ (١٧٣ منشأة) وتشغل متوسط عدد عاملين لنفس المدة (٢٦١٣) . كما يبلغ متوسط عدد المنشات للمدة الثانية (٧١منشأة) وتستخدم متوسط من العاملين بمقدار (١٣١٠ مشتغل) .
- اما المنشآت الصناعية الخاصة الكبيرة فهي اوفر حظاً من المنشآت المتوسطة حيث تتميز بزيادة عددها عن اعداد المنشآت الصناعية المتوسطة وتستخدم عمالة اكثر من المتوسطة حيث يبلغ متوسط اعداد المنشآت الصناعية الخاصة الكبيرة للمدة الاولى لغاية ٢٠٠٢ (٤٣٦) وتستخدم متوسط عمالة لنفس المدة (١٨٠٨٤ مشتغل) ، كما يبلغ متوسط عدد المنشآت الكبيرة للمدة الثانية لغاية ٢٠٠٩ (٣٦٥) منشأة وتستخدم متوسط عدد العاملين لنفس المدة (١٨٩٥٠ مشتغل) .

من المعروف ان ماتمتاز به الصناعات الكبيرة بصورة عامة بكثافة رأسمالية ومهارات متخصصة وصناعات اكثر تطوراً ، اما المنشأت الصناعية الصغيرة على خلاف الصناعات الكبيرة ، وتكون المنشأت الصناعية المتوسطة بين الحالتين . كما ان مايشير الية الجدول (١-٢) السابق من تزايد اعداد المنشأت الصناعية الخاصة الصغيرة الحجم وتزايد اعداد العاملين فيها يعكس ظاهرة ضعف التخصص الصناعي عالي المهارة والابتعاد عن التطور الفني والتكنولوجي وتدني الكثافة الرأسمالية للصناعة المحلية الخاصة والتوسعات فيها .

١-٣-٢- ملامح القطاع الصناعي الخاص بحسب التوزيع الجغرافي

وعند محاولة التعرف على التوزيع الجغرافي للصناعات الخاصة العراقية من خلال توزيعها على محافظات القطر .

تتوزع الصناعات الكبيرة جغرافياً لاعتبارات كثيرة في اختيار الموقع الامثل تتعلق بضرورات التوطن الصناعي بحسب مصادر المواد الاولية والعمالة ومنافذ السوق وطبيعة المنتج ... وغيرها من العوامل ولهذا سنركز في عرضنا لهذا الجانب على الصناعات المتوسطة

اما المحافظات (واسط، القادسية، المثنى، ذي قار ، ميسان) فانها تخلو من الصناعات المتوسطة للمدة اعلاه ، وهذا يعكس بوضوح عدم الاهمية النسبية الكبيرة لهذا الحجم من الصناعات ازاء ارتفاع اعداد قوة العمل

اما الصناعات الصغيرة التي تتميز بتوزيعها الجغرافي الاكثر تناسقا وانسجاماً مع تركيزالتجمعات السكانية كما تمتاز بزيادة متوسط اعدادها حيث يبلغ متوسط مجموع المتوسطات ٢٥٢٦٥ ويستخدم هذا الحجم من الصناعات الخاصة مجموع متوسط ٦٨٠٢٨ مشتغل.

تشغل الصناعات الخاصة الصغيرة اعداد كثيرة من المنشآت تتراوح من ٥١٥١ في مدينة بغداد وتستقطب متوسط من العمالة ١٤٨٩٦ مشتغل وتتدرج تنازلياً ليصل متوسط عدد المنشأت الصغيرة في محافظة واسط الى ١٠٩٥ منشأة في حين تستخدم متوسط من العمالة ٢٥٨٩ مشتغل للمدة ٢٠٠١-٢٠٠٧، والمحافظات (المثنى، الانبار، كركوك) التي فيها اعداد المنشأت الصغيرة دون الاف منشأة وتستخدم من العمالة بحدود الفي مشتغل لكل محافظة .

يوضح الجدول (١-٣) التركز الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة والصغيرة حسب تسلسل اهميتها لاستيعاب العمالة :

جدول (١-٣)
جدول متوسط اعداد المنشآت الصناعية الخاصة المتوسطة والصغيرة الحجم حسب المحافظات للمدة ٢٠٠١ ــ ٢٠٠٨ .

ت	المحافظات القطر عدا كردستان	الصناعات المتوسطة ٢٠٠١-٢٠٠٨		محافظات القطر عدا كردستان	الصناعات الصغيرة ٢٠٠١-٢٠٠٧	
		متوسط عدد المنشأة	متوسط عدد العاملين		متوسط عدد المنشأة	متوسط عدد العاملين
١	بغداد	٢٩	٤٥٣	بغداد	٥١٥١	١٤٨٩٦
٢	بابل	١٥	٣٥٥	نينوى	٣١٣٤	١٠٢٩٧
٣	ديالى	١٣	١٩٠	النجف	١٩٧٢	٥٩٠٩
٤	كركوك	١٢	١٤٩	البصرة	١٩٧٢	٤٨٧٢
٥	البصرة	١١	٢١٠	بابل	١٨٨٨	٤٢٢٦
٦	نينوى	٦	٨٣	ذي قار	١٤١٢	٣٣١٠
٧	صلاح الدين	٢	٣٠	ديالى	١٦١١	٤٢٢٦
٨	النجف	٢	٢٨	كربلاء	١٣٨٥	٣٥٧٦
٩	كربلاء	١	٩	القادسية	١١٧٣	٢٧٨٠
١٠	الانبار	١	٧	واسط	١٠٩٥	٢٥٨٩
١١	واسط	-	-	صلاح الدين	١٠٨٣	٢٧٨٥
١٢	القادسية	-	-	ميسان	١٠٥٥	٢٢٥٥

الجدول من عمل الباحث ، مشتق من المجموعات الاحصائية للنشاط الصناعي لوزارة التخطيط للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٨

يتضح من الجدول عدم الانسجام لاعداد المنشآت الصناعية الخاصة حيث تتركز في المحافظات الكثيفة السكان ، وتدني اعدادها في المحافظات ذات الكثافة السكانية الواطئة مما يخلق حاجة الهجرة المحلية بين محافظات القطر على اعتبار ان هذه المنشآت الصناعية تستقطب العمالة من المحافظات ذات المرونة العالية للقوى العاملة فيها .

فضلاً عن الملامح التي تطرقنا لها هنالك بعض الصفات الاخرى التي يمتاز بها القطاع ومنها (٧):

- وجود عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والصغيرة جداً (المايكروية) اكثر من اجمالي اعداد الاعمال الكبيرة والمتوسطة .
- تبلغ نسبة المشاريع المتكونة حديثا خلال الخمسة سنوات الاخيرة اكثر من ٥٠%.
- المتوسط التعليمي الريادي للاعمال في اغلب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ٩٧% قد اكملو نوع من انواع التعليم ، ٥٣% اكملو التعليم الثانوي ،١٩% لديهم شهادات جامعية .
- كثافة اليد العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبنسبة عالية من العمال غير الماهرين وتبلغ ٤٨% وتظم النسبة الاعلى الى ٨ موظفين .
- اما الرؤية المتفائلة لاصحاب المشاريع حيث ٣١% من الصناعات تتوقع زيادة بمعدل ١٩% في ايرادات المبيعات لعام ٢٠٠٩ (٨) ، في حين ٢٤% يتوقعون انخفاض في المبيعات في المستقبل ، ٨٤% من المشاريع تدعي بأن استراتيجيتهم للعام المقبل ستكون تقديم منتج او خدمة جديدة ، ٦٧% سيسعى الى توسيع شبكة التوزيع ، ١١% اظهر اهتمامهم في التصدير ، ٢٧% من المشاريع اشارو ان استراتيجيتهم للعام المقبل هي الاستمرار فقط.

المبحث الثاني/ القوى العاملة في العراق وتحليل توجهاتها للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩

٢-١- واقع القوى العاملة في العراق وهيكل سوق العمل

اتسمت مدة الدراسة بالاختلال في هيكل سوق العمل نتيجة زيادة المعروض من الطاقات العاملة من النشيطين في سن العمل امام التراجع النسبي على طلب العمالة ، وعلى اختلاف القطاعات الاقتصادية ، فضلاً عن الزيادة في اعداد العاطلين عن العمل بعد عام ٢٠٠٣ حيث تم تسريح اعداد كبيرة من الجيش والدوائر الرسمية المرتبطة به وحل بعض الوزارات والدوائر المدنية المرتبطة بالتغيرات السياسية ، ويمكن توضيح تطور القوى العاملة في العراق للمدة ٢٠٠٠-٢٠٠٨ من خلال الجدول (٢-١) الاتي:

جدول (٢-١)

تطور معدل القوى العاملة ومعدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣- ٢٠٠٩

السنوات	معدل القوى العاملة % ١	نسبة التغير السنوي % ٢	نسبة البطالة % ٣	التغير السنوي % ٤
٢٠٠٣	٤٤.١٠	-	٢٨.١٠	-
٢٠٠٤	٤٨.٥٠	٩.٠	٢٦.٨٠	-٤.٠
٢٠٠٥	٤٩.٥٥	٢.٠	١٧.٩٧	-٣٢.٠
٢٠٠٦	٤٩.٧٢	-	١٧.٥٠	-٢.٠
٢٠٠٧	٤٣.٢٠	-١٣.٠	-	-
٢٠٠٨	٤٦.٨٤	٧.٠	١٥.٣٤	-١٢.٠
٢٠٠٩	٤٧.٥٠	١.٤	١٥.٠	-٢.٢
النمو المركب للقوى العاملة %		١.٤٩		
النمو المركب لمعدلات البطالة %		-١١.٧٩		

اعداد الجدول العمود رقم ١-٣ بالاعتماد على المجموعة الحصائية الصادرة عن وزارة التخطيط /السكان والقوى العاملة لعدة سنوات، العمود رقم ٢-٤ من اعداد الباحث

من الجدول اعلاه يبدو واضحاً التزايد في القوى العاملة من عام ٢٠٠٣ لغاية ٢٠٠٦ وهذا مايفسره عودة الكثير من القوى العاملة من خارج البلاد كانت قد هاجرت للخارج في المدة ١٩٩٠-٢٠٠٣ (مدة الحصار الاقتصادي) حيث ارتفعت القوى العاملة اذ ارتفعت من ٤٤.١٠% الى ٤٩.٧٢% ، اما الانخفاض في القوى العاملة ٢٠٠٧ الذي سببه الهجرة العكسية الى الخارج بسبب تردي الوضع الامني والسياسي والاقتصادي والذي بدوره انعكس على عرض القوى العاملة حيث يصل الى ادنى مستوى له ويبلغ ٤٣.٢٠ % ، في حين تبلغ ادنى نسبة تغير سنوي لعام ٢٠٠٧ وهي ١٣%- وهذا ما يعكس حجم القوى العاملة التي غادرت جانب العرض للاسباب التي تم ذكرها سابقاً .

لما كانت البطالة تعبر عن اختلال هيكلي في سوق العمل بزيادة المعروض منه ، فان معدلاتها المرتفعة تعبر عن حجم الاختلال ، حيث بينت الاحصاءات ان معدلات البطالة لعام ٢٠٠٣ تبلغ ٢٨.١٠ % ، اما معدلاتها في السنوات اللاحقة تتناقص حيث تصل الى ١٥% عام ٢٠٠٩ ، ان هذا التراجع في معدلات البطالة مؤشر ايجابي لوكان في زيادة المؤشرات لنفس الفترة حيث تناقص كل من القيمة المضافة للقطاع الصناعي وانتاجية العمل والاجور ، مما يؤكد ان القوى العاملة المستخدمة لتلك الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ في قطاعات غير انتاجية كأن تكون خدمية (عامة اوخاصة) ، فضلا عن تضخم الاجهزة الادارية والخدمية للدولة الذي امتص نسبة كبيرة من اعداد العاطلين مما ادى الى تزايد مشكلة البطالة المقنعة في اجهزة الدولة ، وكما بلغت ادنى نسبة تغير سنوي في معدلات البطالة في سنة ٢٠٠٥ وهي ٣٢-% وذلك لزيادة التوظيف لدى دوائر الدولة فضلاً عن الزيادة في الاجور وايضاً بسبب زيادة معدلات الاسعار بعد زيادة اسعار المنتجات النفطية ، كما بلغت نسبة النمو المركب لمعدلات البطالة الى ١١.٧٩- وهذا مؤشر ايجابي ازاء الوصول الى حالة التوازن .

٢-٢- التوزيع الجغرافي للقوى العاملة

يمكن تحليل هيكل عرض العمل لعام ٢٠٠٨ وذلك لتوفر بياناتها المطلوبة فضلا عن كونها سنة مستقرة اقتصاديا (لعدم التأثر الكبير بالازمة العالمية) ، وتوفر البيانات عن القوى العامة على اختلاف المناطق الجغرافية والمتمثلة بالمحافظات ، كما تختلف معدلات مساهمة الذكور والاناث حسب العادات والتقاليد السائدة في المنطقة وطبيعة الحياة الاجتماعية فيها ويمكن التعبير عن ذلك بواسطة الجدول (٢-٢) وكما يلي :

جدول (٢-٢)

معدل القوى العاملة للسكان بعمر ١٥ سنة فأكثر حسب المحافظة والجنس لسنة ٢٠٠٨ %

المحافظة	الذكور	الاناث	لكلا الجنسين
نينوى	٧٧.١٦	٨.١٧	٤٣.١٦
كركوك	٧٣.٧٧	١٣.٥١	٤٢.٨٩
ديالى	٧٢.٣٠	١٨.٠٧	٤٥.٤١
الانبار	٧٠.٣٣	٢١.٩٤	٤٦.٩٨
بغداد	٧٨.١١	٢٤.٣٣	٥١.٩١
بابل	٦٧.٥٠	٣٣.٢٥	٥٤.٧٣
كربلاء	٧٤.٨٩	١٣.١٥	٤٣.٧٣
واسط	٧٤.٦١	٢٣.٤٥	٤٩.٣٠
صلاح الدين	٧٥.٧٨	١٩.١٢	٤٧.٥٨
النجف	٧٤.١٣	١١.٦٦	٤٣.٦٣
القادسية	٧٨.٤١	٢٠.٤٩	٤٩.٣٣
المثنى	٧٤.٦٨	١٠.١٧	٤٢.١٢
ذي قار	٧٢.٨٧	١٢.٣٧	٤٣.٤٧
ميسان	٧٨.٥٠	٧.٨٣	٤٤.٨٢
البصرة	٧٢.٧٣	١٠.١٧	٤١.٧٠
دهوك	٦٨.٢٦	١٠.٥٢	٣٨.٩٦
اربيل	٦٩.٧٦	١٧.٤٧	٤٣.٥٨
السليمانية	٧١.٨٨	١٨.٢٥	٤٤.٩٦
المجموع	٧٤.٩٥	١٨.٠٤	٤٦.٨٤

المصدر : المجموعة الاحصائية لوزارة التخطيط نتائج مسح التشغيل والبطالة لسنة ٢٠٠٨

تبلغ اعلى معدلات للنشاط الاقتصادي في المحافظات بابل وبغداد لكونها تجاوزت معدل ٥٠% من السكان ، كما تبلغ معدلات البطالة لعمر الشباب ادنى مستوى لها في هذه المحافظات ، وليس من الصدفة ان تكون اكبراعداد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة للقطاع الخاص فيها حيث تبلغ المتوسطة في بغداد ٢٩ وبابل ١٥ منشأة كما تبلغ اعداد الصناعات الخاصة الصغيرة في بغداد ٥١٥١ وبابل ١٨٨٨ منشأة ، يمكن ان نستنتج بان الصناعات الخاصة قد استحوذت على عمالة القوى العاملة والشابة منها لهذه المحافظات ، تأتي بالدرجة الثانية المحافظات التي تتراوح فيها معدلات النشاط الاقتصادي بين ٤٥- واقل من ٥٠% وهي المحافظات ديالى، الانبار، واسط ، صلاح الدين والقادسية حيث تزداد في هذه المحافظات واعداد الصناعات الخاص الصغيرة التي تتراوح بين ١٠٩٥-١٦١١، فضلاً عن تزايد اعداد الصناعات المتوسطة لمحافظة ديالى (تستثنى امحافظة الانبار من هذا التحليل لكون اغلب مصانعها الخاصة غير مسجلة لدى دوائر الدولة).

كما تتراوح معدلات البطالة في هذه المحافظات في هذه المحافظات بين ١٢- ١٤% باستثناء محافظة صلاح الدين يبلغ معدل البطالة فيها ١٨% لكونها اقل المجموعة من احتوائها على الصناعات الصغيرة حيث فيها ١٠٨٣ مصنع صغير واثنان متوسطة ، يمكن الاستنتاج بان الصناعات الخاصة الصغيرة والمتوسطة تستوعب العمالة لهذه المحافظات فتكون معدلات البطالة فيها اقل نسبياً من محافظات المرتبة الثالثة التي تكون فيها قوة العمل ٤٥ % فاقل حيث تمثل هذه النسبة المتدنية الارتفاع النسبي لاعداد المعالين من الطلبة والاطفال والشيوخ والعجزة ، كما تزداد اعداد السكان للمحافظات ذات الكثافة السكانية لكل من محافظة البصرة ونينوى وكركوك ، وبهذا تكون اعداد الصناعات الصغيرة والمتوسطة قليلة نسبيا مقابل ارتفاع اعداد السكان حيث تتراوح اعداد الصناعات الصغيرة لهذه المحافظات ٣١٣٤-١٠٥٥ صناعة صغيرة، و تكون معدلات البطالة فيها تتراوح بين ١٤- ٣٠ % وهي مرتفعة نسبياً ازاء باقي المحافظات (جدول رقم ٢-٢)، مما تم ذكره عن تأكيد العلاقة الطردية لاعداد المنشأت الصناعية الخاصة (الصغيرة والمتوسطة) وتطور القوى العاملة .

اما تصنيف القوى العاملة حسب الجنس فيبلغ المعدل العام للذكور ٧٤.٩٥ % ، حيث تسجل محافظة ميسان اعلى معدل من الذكور تبلغ ٧٨.٥٠ واقل معدل في محافظة بابل بمعدل ٦٧.٥٠ ، اما باقي المحافظات تتراوح بين الحد الاعلى والادنى المذكورين ، ويبلغ معدل مساهمة الاناث ١٨.٠٤ % من القوى العاملة، و يكون اعلى معدل في محافظة بابل ٣٣.٢٥ وادنى معدل له في محافظة ميسان يبلغ ٧.٨٣ % من القوى العاملة ، ان هذا يعكس الطبيعة المجتمع العراقي واعالة اغلبية الذكور للاسرة العراقية، فيما تكون مساهمة الاناث اقل من الربع من القوى العاملة .

٢-٣ تحليل توجهات القوة العاملة حسب القطاعات الاقتصادية

مرونة العمالة في القطاع الزراعي والتقدم الصناعي يستقطب فائض العمالة في هذا القطاع (نظرية آرثر لويس ونموذج جنري) ، اما الحال في العراق فأنه قد لاتنطبق على طول مدة الدراسة . حيث يمتاز الاقتصاد العراقي بالاعتماد الاساسي على الصناعات الاستخراجية الريعية فضلاً عن مرونة العمالة في القطاعات التي تتزايد فيها معدلات البطالة التي تتزايد في مختلف القطاعات الاقتصادية فضلاً عن تركز لبطالة المقنعة في اجهزة القطاع العام . ولعدم وجود بيانات صريحة عن اعداد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية كسلسلة زمنية يمكن الاعتماد عليها مباشرةً في توجهات القوى العاملة .

يمكن معرفة توجهات القوى العاملة في العراق من الانتقال بين القطاعات الاقتصادية الزراعة والصناعة والخدمات ، ومن حقيقة كون القطاع الخاص والصناعي فيه يهدف الى الربحية الاكثر ، ولما كان الانفاق الاكبرفي العراق باتجاه الاستهلاك لذا يسعى القطاع الصناعي الانتقال الى القطاعات الاكثر ربحية مسبباً في ذلك تحول القوى العاملة من القطاع الصناعي الى قطاع آخر اكثر واسرع ربحاً وهو قطاع الخدمات ، وذلك لسهولة الانتقال وسرعة الايراد وعدم احتياجه الى كثافة رأسمالية عالية ، بل نذهب لى ابعد من ذلك حيث اخذت القطاعات الاخرى مثل القطاع الزراعي بالانحسار من خلال تراجع المساحات المزروعة الى حدودها الدنيا بعد عام ٢٠٠٣ .

لكون القطاع الصناعي الخاص قطاعاً حراً يجيز للمستثمر الدخول والخروج منه دون قيود ، لذا يمكن توضيح آلية الانتقال من خلال مقارنة الاجازات الصناعية الملغية * بالاجازات المنجزة (اكمال التأسيس) وبالاجازات المعادة (اعادة المفعرل) ، فمن خلال هذة الاحصاءات الثلاثة التي تعكس حقيقة توجهات القوى العاملة وذلك لتحول المشاريع الصناعية يعني تحول توجهات القوى العاملة حيث يستخدم كل مشروع صناعي من ١٠-٢٠ عامل ، كما سيكون تركيزنا على السنوات مابعد ٢٠٠٣ ، وكما يوضح الجدول التالي رقم (٢-٣) وكما يلى :

جدول رقم (٢-٣)
اعداد الاجازات الصناعية الخاصة الملغاة والمجددة والتي اعيد مفعولها للمدة ٢٠٠٤-٢٠٠٩ .

السنوات	الاجازات الصناعية الملغية ١	الاجازات التي اكمل تأسيسها ٢	اجازات اعادة المفعول ٣
٢٠٠٤	٤٢٥٥	٣٣٤	٩٨٨
٢٠٠٥	٢١٦	٣٩٥	٩٨٨
٢٠٠٦	٩٥٤٤	٢١٨	٣
٢٠٠٧	٦١٠	٢٠١	٨٢
٢٠٠٨	٣٠٠٧	٢٢٢	٤٢
٢٠٠٩	١٢١٠٣	١٥١	٦٢
المجموع	٢٩٧٣٥	١٥٢١	٢١٦٥

المصدر : وزارة الصناعة والمعادن – التنمية الصناعية – قسم التخطيط والمتابعة لسنوات المختارة.

من الجدول اعلاه يبدو واضحاً التزايد في اعداد المشاريع الصناعية الملغية الخارجة عن القطاع الصناعي العمود رقم ١ حيث يبلغ اعلى هروب من القطاع الصناعي الخاص عام ٢٠٠٩ ويبلغ ١٢١٠٣ اجازة مشروع ملغية وتليها في عام ٢٠٠٦ حيث تبلغ الاجازات الملغية ٩٥٤٤ ثم في عام ٢٠٠٤ حيث تبلغ ٤٢٥٥ اجازة ملغية . فلو فرضنا ان متوسط العمالة المستخدمة لكل مشروع ١٥عامل (حسب ماذكرت التنمية الصناعية) فهذا يعني ان اعداد العاملين المتحولين الى اعمال اخرى وقد تكون في قطاعات اخرى يبلغ بحدود ٤٤٦٠٢٥ عامل (على افتراض ان جميع الاجازات كانت تعمل قبل عام ٢٠٠٣).
كما يبلغ مجموع اعداد الاجازات الصناعية التي اكملت تأسيسها خلال المدة الزمنية نفسها العمود رقم ٢ حيث يبلغ ١٥٢١ اجازة لمشروع صناعي اعلى انجاز عام ٢٠٠٥ ويبلغ ٣٩٥ اجازة مشروع وادنى عدده عام ٢٠٠٩ يبلغ ١٥١ اجازة مشروع. كما يبلغ مجموع اعداد الاحازات للمشاريع الصناعية المجددة للمدة الزمنية نفسها ٢١٥٦ اجازة لمشروع صناعي خاص حيث يبلغ اعلى تجديد لعامي ٢٠٠٤-٢٠٠٥ ويبلغ ٩٨٨ اجازة، في حين يبلغ ادنى تجديد لعام ٢٠٠٦ وهو ٣ اجازة فقط .
ان مجموع الاعمدة ٢،٣ من الجدول يمثل مجموع الاجازات العاملة وهو ٣٦٨٦ اجازة وعلى نفس الافتراض السابق ان كل اجازة تشغل متوسط حدود ١٥عامل فهذا يعني ان اعداد المشتغلين هو ٥٥٢٩٠ عامل مشتغل في القطاع الصناعي العام اذا عملت جميع الاجازات . ان الفرق بين نتائج العمود الاول من الجدول والعمودين ٢،٣ في استخدام العمالة هو حاصل الفرق بين العمالة الخارجة المفترضة والعمالة الفعلية المفترضة وهو ٣٩٠٧٣٥ مشتغل تم تشتتهم بين البطالة والانتقال الى قطاع الخدمات . فضلاً عن ان اكثر الاجازات النافذة العمل ليس الغرض من تجديدها الصناعة لذاتها بل الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدولة لهذا القطاع من القروض وتخصيص الاراضي الصناعية والاعفاءات الكمركية وحرية استيراد المواد والمستلزمات . كما تجدر الاشارة الى ما تم من الاستفادة من الحوافز التي تمنحها الحكومة بين الحين والآخر مثل الاستفادة من الاراضي الموزعة كمنطقة صناعية لاغراض المتاجرة مثل مناطق (جميلة الصناعية ، بوب الشام ، الكمالية ، اليوسفية ،وابو غريب ، والنهروان و٧ نيسان (سابقا) ومنطقة كسرة وعطش ومنطقة جرف النداف وغيرها) ، فضلاًعن ماتم اهلاك الاراضي الزراعية حيث يجيز القانون اقامة المشاريع الصناعية على الاراضي الزراعية وتحويلها الى اراضي صناعية ومخازن .

٢-٤- تحليل توجهات القوى العاملة بين القطاع الصناعي العام والخاص

لغرض الافادة من مقارنة توجهات المشتغلين في القطاع الصناعي العام والخاص ، ومن الجدول المذكور يمكن التوصل الى النتائج في الجدول (٢-٤) التالية :

جدول رقم (٢-٤)

المدة الزمنية	مجموع متوسط اعداد المشتغلين في القطاع الصناعي الخاص	مجموع متوسط اعداد المشتغلين في القطاع الصناعي العام
١٩٩٠-٢٠٠٢	١٠٧٤٠٧	١١٧٦٦٨
٢٠٠٣-٢٠٠٨	٦٦٧٤٠	١٣٤٥٤١
نسبة التغير بين المدتين %	-٣٧.٨	+١٤.٠

المصدر : عمل الباحث بالاعتماد على جدول رقم ٢-٢ و ٢-٣ من الرسالة والمجاميع الاحصائية لوزارة التخطيط لعدة سنوات.

من خلال جمع متوسط اعداد المشتغلين للمرحلتين يبدو واضحاً توجهات القوى العاملة الى الصناعات العامة حيث يبلغ مجموع متوسط العاملين في القطاع العام للمدة ١٩٩٠- ٢٠٠٢ هو ١١٧٦٦٨ مشتغل في حين يبلغ مجموع متوسط العاملين لنفس المدة في القطاع الصناعي الخاص ١٠٧٤٠٧ مشتغل ، اي ان الصناعات في القطاع العام تستجذب اكثر من ١٠٢٦٤ من العاملين في القطاع الصناعي الخاص في المدة الاولى، اما المدة الثانية وهي ٢٠٠٣-٢٠٠٨ فان مجموع متوسط اعداد الممشتغلين في القطاع الصناعي العام يبلغ ١٣٤٥٤١ مشتغل وفي القطاع الصناعي الخاص ٦٦٧٢٠ مشتغل ، اي يستقطب القطاع الصناعي العام اكثر من الضعف بفارق٦٧٨٠١ مشتغل من العاملين في القطاع الصناعي الخاص . ان هذا الاختلاف في التناسب ناتج عن التناقص في مجموع متوسط اعداد المشتغلين في القطاع الصناعي الخاص بين المدتين الزمنية وبنسبة ٣٧.٨%- ، وعلى افتراض انه لم تكن هناك نسبة تغير في اعداد المشتغلين في القطاع الخاص فهذا اختلال ايضاً بسبب نمو السكان فعلى اعداد المشتغلين في جميع القطاعات الاقتصادية ان تزداد بحدود تقترب من معدلات نمو السكان والبالغة ٣.١٢٥% سنوياً.

ان الوضع هنا يختلف حيث تزداد نسبة التغير للقطاع الصناعي العام ويبلغ ١٤.٠% (وعلى الرغم من توقف العديد من المنشأة الصناعية العامة) ، من هذا يبدو واضحاً توجهات القوى العاملة في القطاع الصناعي باتجاه القطاع العام فضلاً عن باقي القطاعات الاقتصادية ، حيث ارتفاع معدلات نمو العاملين ضمن نشاط الخدمات في القطاع العام تقرب من ٧٠% نظراً لاستمرار التزام الدولة بتنفيد اغلب المشاريع الخدمية غير المربحة من اجل الخدمة العامة فضلاً عن الاسباب التالية :

- استقرار النسبي للاجور . ويضاف اليه المزايا الخرى حيث تزداد معدلات الاجور بارتفاع سنوات الخدمة ، كما يتمتع المشتغل من مزايا اخرى مثل مخصصات الزوجية والاطفال والسكن وغيرها.
- الضمان ، حيث يكون القطاع العام اكثر اماناً من الناحية الوظيفية للمشتغل في القطاع العام حيث لم يكن مهدد في ترك العمل ولا يتأثر عمله بالازمات الاقتصادية والسياسية المحلية والخارجية .
- الثبات النسبي وقلة ساعات العمل ، حيث تكون ساعات العمل محدودة (٧ ساعات عمل يومي تقريباً) ، فضلاًعن تمتع المشتغل في القطاع العام بأيام راحة في العطل الرسمية والمناسبات ، فضلاً عن اي اعمال اضافية على ساعات العمل المحددة تحتسب لهم اجور اضافية وغيرها.
- الامان من التقلبات الاقتصادية حيث يكون المشتغل بالقطاع العام بمأمن نسبي لتقلبات اسعار الصرف وركود الاسواق ومعانات المنافسة وما يتبعها من تذبذب في مستويات الاجور التي يحصل عليها .
- العمل ضمن مسؤولية الدولة ضمن تعليمات وتوجيهات محددة بعيدة عن المساءلة والتجاوزات القانونية ويكون محمي وفق اليتها .

المبحث الثالث/ اثر مساهمة القطاع الصناعي الخاص في القوى العاملة

٣-١- تطور القيمة المضافة للقطاع الصناعي الخاص واثرها على القوى العاملة

التغيرات السنوية الكبيرة في المتغير المستقل القيمة المضافة (الناتج) والمتغير المعتمد التابع يجعلنا نختار تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع للسنة الحالية وذلك لعدم الجدوى من الحصول على نتائج حقيقية لكون البيانات المتخلفة زمنياً للمتغير المستقل (القيمة المضافة) ، ذلك لكون الكثير من التغيرات تحصل بين فصول السنة نفسها .

من المنطق النظري ان الزيادة في الناتج يؤدي الى زيادة العمالة المستخدمة في القطاع الخاص ، والعكس في حالة انخفاض الناتج حيث يؤدي الى تسريح العاملين وانخفاض اعدادهم ،

وعند اضافة المتغير العشوائي، واضافة الحد الثابت والذي يمثل الحد الادنى من الناتج الذي يعمل به القطاع الصناعي الخاص حسب النموذج ، حيث يرمز لهذا المتغير المستقل الرمز b1X1 . وباعادة صياغة الدالة بموجب المعادلة التالية :

$$Y = aO + b1\ X1 + U \quad \text{----------}$$

حيث b1= معلمة الدالة a = الحد الثابت U = المتغير العشوائي

(ملاحظة : المتغير المستقل متغيراداخليا من الممكن ان يؤثر ويتأثر بالمتغير التابع).

٣-١-١ تقدير النموذج

في هذه المرحلة يجري تقدير معلمات المتغيرات الاقتصادية التي دخلت المعادلة الرياضية . ويجري الاستعانة بأحدى الطرق الاحصائية لتقدير هذة المعلمات .

يقترح الباحث استخدام الصيغة اللوغارتمية المزدوجة في تحديد وقياس المعادلة واختباراتها ، وذلك لان النموذج الخطي اظهر نتائج تجريبية مشوهة بعيدة عن الواقعية ، وباستخراج Ln البيانات للقوى العاملة في القطاع الصناعي وLn لبيانات القيمة المضافة . وباستخدام البرنامج الاحصائي الاكثر شيوعاً SPSS لنحصل على المعلمات التالية :

b1 = 0.509 ٠ a =8.559

ولتكون معادلة الانحدار اللوغارتمية بالشكل التالي :

$$Lin\ Y = 8.559 + 0.509\ LinX1 + U \text{---------- 1}$$

ونحصل على الاختبارات التالية :

T = 11.916 3.976

R2 = 0.468 F = 15.807 D.W = 1.845

اذ تمثل S.E اختبار المعلمات التي حصلنا عليها ، R^٢ تمثل اختبار معامل التحديد (Coefficient of Determination) وتجري من خلاله معرفة القوة التفسيرية للمتغيرات المستقلة ، T تمثل الاختبار الذي يكشف عن معنوية المعلمات التي تم تقديرها للمتغيرات الاقتصادية في النموذج . F تمثل اختبار (Fisher test) يستخدم لمعرفة معنوية النموذج المقدر ككل ، D.W وتمثل اختبار دربن- واتسون - Durbin (Watson) لمعرفة وجود الارتباط الذاتي بين قيم المتغير العشوائي اذ يشير الارتباط الذاتي الى الحالة التي يكون فيها حد الخطأ في فترة زمنية على علاقة مع حد الخطأ في اي فترة زمنية اخرى .

٣-١-٢- اختبار وتحليل النموذج

من المعادلة رقم (١) وعلى افتراض اهمال المتغيرات الاخرى ، نحصل على ان القطاع الصناعي الخاص يعمل بحد ادنى من القيمة المضافة، اي عندما يكون اثر المتغير المستقل يساوي صفر ، فان هنالك قيمة مضافة تتمثل بالقيمة الموجبة التي يعبر عنها الحد الثابت (a0) حيث تتجاوز هذه المعلمة اختبار T كونها معلمة ذات معنوية احصائية اكبر من المعلمة الجدولية لذا يتم قبولها . اما المعلمة التي تمثل أثر التغير الحاصل في القيمة المضافة على العمالة المستخدمة والمتمثل بالقيمة b1 حيث يتجاوز ا ختبار T لكون المعلمة اكبر من T* الجدولية عند مستوى معنوية ٠.٠٥ ودرجة حرية K-1 ، واشارتها الموجبة التي تعبر عن العلاقة الموجبة التي تتطابق مع النظرية الاقتصادية .

كما ان المعادلة تتجاوز اختبار Fisher Test وعليه تظهر لنا معنوية المعادلة ككل وصحة العلاقة الاقتصادية ومعنوية المعلمات فيها ، وتتجاوز المعادلة ايضاً اختبار دربن- واتسون (Durbin – Watson) بعدم وجود ارتباط الذاتي بين قيم المتغير المستقل المتمثل بالقيمة المضافة والمتغير العشوائي حيث تشير قيمة الاختبار ضمن المقدارالمسموح به لكونه في منطقة القبول ،(dl البالغ ١.٢٠١ وdu البالغ ١.٤١) ، كما لاتتجاوز المعادلة اختبار R^2 لكونها اقل من النصف .

هذا يفسر لنا ان القيمة المضافة ذات تأثير كبير على العمالة المستخدمة في القطاع الصناعي الخاص الأ ان الارتباط العلاقة بين المتغيرين دون درجة القبول لوجود ارتباطات اقوى تستقطب القوى العاملة في قطاعات اخرى لذا فأن مؤشر القيمة المضافة ليس ذات اثر كبير وفاعل على العمالة المستخدمة في القطاع الصناعي بشكله ووضعه خلال مدة الدراسة .

الاستنتاجات التوصيات

اولا : الاستنتاجات

١ - ضعف امكانية القطاع الصناعي الخاص وعدم قدرته على استيعاب اعداد العاطلين بمختلف مستوياته وتخصصاته، لذا يتجه الخريجين للبحث عن فرصة العمل في القطاع العام ولكون تخلف القطاع الصناعي الخاص عن اللحاق ولمواكبة التقدم الواسع والمتسارع وعالم الحاسبات والمعلومات الذي شمل كافة مرافق الحياة ولكون القطاع الصناعي الخاص في الغالب دون مستوى طموح الطاقات البشرية المؤهلة وجعل المواكبة معها تحدياً وامراً ضرورياً وملحاً مما سبب ضياع الكثير من فرص الاستثمار عموماً وفي القطاع الصناعي الخاص خصوصاً. وانتشار ظاهرة العمل العشوائي لعدم قدرة الاقتصاد العراقي ولاسيما القطاع الصناعي الخاص من تحقيق تطلعات القوى المستثمرة بشرياً .

٢ - لاتوجد ضوابط لحماية المنتوج المحلي من المنافسين من الدول الاخرى ولكون العراق كان قدمر بظروف حصار اقتصادي الذي ادى الى تخلف القطاع الصناعي عن امثاله من الدول لذا تطلب الحماية.

٣ - ضعف كبير للدوائر المعنية التي تشرف وتدير القطاع الصناعي الخاص والمتمثلة بدائرة التنمية الصناعية حيث تعمل وفق قوانين وتعليمات تقادمت واجب تحديثها ولاسيما قانون رقم ٢٠ لعام ١٩٩٨، حيث لا يلبي متطلبات الصناعي المحلي حسب الاستطلاعات .

٤ - تشتت الصناعات وقلة وجود ترابط وتكامل انتاجي مما يصعب على ادارة البلديات في المحافظات وفي العاصمة من توفير البنية التحتية اللازمة بالاضافة الى عدم تلبية تلك الاحتياجات للصناعات المتطرفة لكون الاستفادة من هذه الخدمات تكون ضعيفة عما لوكانت الصناعات مجتمعة .

٥ - وجود الاختلالات الهيكلية في التوزيع القطاعي للقوى العاملة ، اذ لازالت المشكلة قائمة في استمرار هذا الخلل الهيكلي . فضلاً عن الاختلال في أداء القطاع الصناعي الخاص على طول مدة الدراسة

٦ - ان ما توصي به المنظمات العالمية وخاصةً عائلة برتن وودز ، التي تعمل على التوجهات نحو الخصخصة وهذا يعمل على تفريغ القطاع العام لأرصدتها الاصولية الثابتة من مؤسسات انتاجية واقتصادية والاكثر استقطاباً للعمالة من شأنه يضعف من سلطة وقدرة الدولة على توجيه دفة الاقتصاد واحداث تحولات تجاه التنمية الاقتصادية الشاملة الصحيحة وتقليل نسبة البطالة من خلالها ، ولكون هدف القطاع الخاص مجرد من الاهداف الاجتماعية .

٧ - اختلال واضح وضعف في عدالة التوزيع للدخول في القطاع الصناعي الخاص مما لم يعد حافزاً ذا تأثير على استقطاب العمالة مقارنةً بالدخول المدفوعة في القطاعات الاقتصادية الاخرى .

ثانياً : التوصيات

1 - ان يكون دعم الدولة للقطاع الصناعي الخاص غير مباشر حتى لايتحول هدف الصناعي الى الدعم لذاته ويهمل الصناعة والمهنة لتكون وسيلة للحصول على مزايا الاعانات المباشرة .

2 - ربط السياسات التعليمية والتدريبية بالحاجات من القوى العاملة ، اذ يتطلب ذلك مسوحات دورية للتعليم والتدريب ، ومسوحات دورية بالمقابل عن التشغيل ، حيث ان صياغة سياسة مستقبلية للتشغيل تحتاج الى بيانات ودراسات اكثر تفصيلا وتعقيدا ، كألقيام بأسقاطات حول حجم التشغيل وتوزيعه على القطاعات الاقتصادية والمناطق والمجموعات المهنية وقياس أثر التقنيات المستخدمة من العمل ورأس المال في كل قطاع .

٣ - تكون السياسات التشغيليةعلى معرفة بمتطلبات تشخيص واقع القوى العاملة والسكان ومعدلات نموهم وتوزيعهم على الفئآت العمرية وحالتهم التعليمية ووضع تقديرات مستقبلية للعرض والطلب على القوى العاملة تستند بدورها على بيانات دورية بنمط الاستخدام والاجور وساعات العمل الفعلية والهجرة .

٤ - يكون التخطيط الاستثماري ذات فاعلية ولاسيما في القطاع الصناعي الخاص ولاجل طويل ، يتبين من خلاله نوع المهارة المطلوب توفرها فضلاً عن تخطيط الكثافة الرأسمالية المطلوبة والتي تنسجم مع كثافة المعروض من القوى العاملة وحجم الكثافة الرأسمالية والتكنولوجية .

٥ - العمل على منح الاجازات للمشاريع الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والتي تخدم حاجة الاسواق المحلية والخارجية ، من خلال متطلب وجود دراسة جدوى للمشاريع المزمع اقامتها في القطاع الصناعي الحاص . والتركيز على الصناعات التي لاتعتمد بشكل رئيسي على المواد الاولية المستوردة ، لكون ذلك يعطي للصناعات المحلية قدرة اكبر للمنافسة السعرية .

٦ - وضع الضرائب الكمركية على البضائع المستوردة بنسب معقولة لاتثقل كاهل المستهلك الاخير مع تزايد هذه الضرائب على المنتجات المستوردة والتي يمكن تصنيعها محلياً ضمن استراتيجية للحماية الكمركية للمنتجات حتى يتمكن القطاع الصناعي من التعافي والمنافسة .

٧ - تعنى الدوائر المعنية بادارة القطاع الصناعي الخاص (التنمية الصناعية –وزارة العمل –النقابات العمالية – وجميع الجهات ذات العلاقة) على الموائمة في الاجور في القطاعات الاقتصادية ، من خلال توفير الضمان الاجتماعي والصحي ورفع المستوى المعاشي والفني .

٨ – اقامة المدن او التجمعات الصناعية يسهل توفير البنية التحتية اللازمة من شبكات الاتصال ومد طرق المواصلات التي لاتزاحم المناطق السكنية وسهولة اقامة الدورات التعليمية ، كما يسهل ذلك من الاحصاء الصناعي ويقلل من اقتصاد الظل من خلال التركيز في المراقبة فضلاًعن حماية البيئة والسلامة المهنية .

٩ – خصخصة المشاريع المتعثرة التي تفتقرالى القدرات الفنية والادارية المحلية العامة على ادارتها وبأسلوب الشراكة مع القطاع الخاص او الاستثمار الاجنبي لغرض كسب المعرفة الفنية والتقنية ، فضلاًعن كون العراق غني بموارده وليس بحاجة الى البيع الكامل لموجوداته الاقتصادية تعاطفاً مع المنظمات الداعية للخصخصة الكاملة .

المصادر

١- د. ثائر محمود رشيد العاني، منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على واقع القطاع الصناعي في العراق، مكتب الاستشارات، جامعة بغداد٢٠٠٥.
٢- أزاد احمد سعدون الدوسكي . دور القطاع الخاص في التطور الاقتصادي لمجموعة من...اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد٢٠٠٧
٣- د.احمد ابريهي العلي، الاعتماد على الذات ،بحث مقم ضمن الندوة الفكرية لقسم الدراسات الاقتصادية بعنوان الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وأفاق المستقبل بيت الحكمة ١٩٩٨.
٤- عادل فليح العلي د. هناء هادي محمد علي ، اقتصاد العمل ص٣١
٥- مكتب الاستشارات ، الجزء الاول من الندوات العلمية، الاقتصاد العراقي بين الواقع والطموح .جامعة بغداد . كلية الادارة والاقتصاد٢٠٠٥ .
٦- منظمة اليونسيف ، تحليل واقع القوى العاملة العراقية OCHA ، www.isuiraq .
٧- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للاحصاء الاطار العام لخطة القوى العاملة ٢٠٠٨ .
٨- وزارة التخطيط، خطة التنمية الوطنية للسنوات٢٠١٠-٢٠١٤ ص١٧٧
٩- وزارة الصناعة والمعادن ، للمديرية العامة للتنمية الصناعية ، قسم التخطيط ٢٠١٢ .

Real Private Industrial Sector and Role in Comprehension the Labor Force of Iraq to (1990-2009)

Abstract

At different stages of the evolution of the modern Iraqi state ears last century did not receive the industrial sectors importance in great domestic production (GDP) and that the limited resources available in the initial stage and the dominance of public sector industry in the late stage , so the continued decline in the contribution of the private industrial sector in GDP , and this is why imbalance in the labor market and reduced demand for manpower in this sector despite the high rates of labor supply and the various skills and levels of investments, their human and the different geographical distribution , and direction of labor to other economic sectors most requested of the labor force such as the pubic sector and service sector, as well as the relationship of positive large between output and demand for labor that did not play its due to poor performance of the output in this sector, which led to double the impact in this sector to attract employment . Different working conditions and incentives and orientations between both the industrial and public sectors was reflected later on the efficiency of human resources and productivity delete facilities nationalized long experience of investment and production could not be compensated under the bureaucratic public sector, also lost direction totalitarian economic policies previous all elements of economic efficiency and competitiveness of production, than about the Iraqi economy to yield economy depends on oil revenues, without being able to these policies create growth parallel in the Iraqi economy, and that the administration of socialism and the predominance of the public sector has been marginalized private sector and disrupted its role in development, this marginalization has led to decline the role of the private industrial sector and the size of its ability to develop and absorb the workforce, particularly that sector limited the capabilities and expertise, which dominated the activity of this sector work small and medium enterprises, which contributed modestly in the composition of GDP due to the weak capacity of physical and technical

Keyword : private industrial , Employment, labor force, public sectors,